

تقرير

بداية التحقيق حول عرساك 2014 فتح ملف موقوف في رومية

أضاح الضغط السياسي في فتح التحقيق في ملف أحداث عرساك عام 2014 وتكليف مديرية المخابرات في الجيش به. التحقيق العسكري يخضع للموجبات التي تقتضي جلاء ملابسات ما حصل قبل خطف العسكريين وبعده. والبدء بالتحقيق مع موقوف في رومية

هيام القصيفي

كشفت معلومات أمنية موثوقة لـ«الأخبار» أن التحقيق العسكري في أحداث عرساك عام 2014، الذي بدأت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، يتركز على شقين: الأول عسكري داخلي، والثاني يتعلق بالمندوبين الموقوفين في سجن رومية والمتورطين في هذه الأحداث وفي خطف العسكريين وقتلهم. أما الشق الثالث الذي يفترض العمل به ويتعلق بما أحاط بمعركة عرساك سياسياً من اتصالات ومفاوضات وقرارات حكومية، فمتروك حالياً للقرار السياسي، في ضوء حملة التجاذب السياسي بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس الحكومة سعد الحريري، وزيارة قائد الجيش السابق جان قهوجي للسرايا الحكومية، ودخول الرئيس نبيه بري على خط الدفاع عن قهوجي والرئيس تمام سلام.

وضغط نواب التيار المستقبلي ووزرائه لطّي ملف التحقيق، لتترك هذه الحملة جملة أسئلة عن المسار الذي قد ينعكس مستقبلاً على مستوى القرار الذي قضى حتى الآن بعدم شمول التحقيق المستوى السياسي من المسؤولية عن أحداث عرساك، ورمي كرة النار بين يدي الجيش وحده.

وفي انتظار جلاء نتيجة هذا الضغط، باشرت مديرية المخابرات فتح ملف التحقيق بناءً على تكليف القضاء، والعمل على جملة عناصر أمنية وعسكرية:

أولاً، باشرت المخابرات إعادة درس وفتح ملفات نحو مئة موقوف، في سجن رومية، منهم من سبق أن اعترف بصلته بخطف عسكريين وذبحهم، وحوكم على هذا الأساس، وبعضهم من كانت له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأحداث عرساك قبل خطف العسكريين وبعدها. وتنكب مديرية المخابرات حالياً على درس هذه الملفات والتحقيقات التي أجريت مع أصحابها، لأن جزءاً أساسياً من التحقيق يقوم على توضيح كل ما أحاط بتلك المرحلة وكشف كافة المتورطين فيها من مدنيين أسهموا بطريقة أو بآخرى في خطف العسكريين وقتلهم. وإعادة درس هذه الملفات هي توطئة لإعادة التحقيق مع من ترى الأجهزة المختصة أنهم متورطون وقادرون على إضافة معلومات تفيد في جلاء كافة الملابسات. وهذا الجزء أساسي ومهم ومتشعب، ولا سيما أن إعادة

لا جواب حالياً حول استدعاء قائد الجيش السابق العماد جان قهوجي إلى التحقيق (هيلم الموسوي)

تفاصيل التحقيقات، لا الآن ولا لاحقاً، وكل ما تضعه من معلومات سيبقى في الإطار العام لا أكثر ولا أقل، لأن السرية في هذه المرحلة واجبة وضرورية لسلامة التحقيق، ونأتي حرصاً على الوصول إلى نتائج مرضية وواضحة.

ثالثاً، إن التحقيق العسكري الداخلي واجب أساسي على الجيش، لتحديد المسؤوليات وكشف «الثغرة العسكرية» إذا وجدت. وحتى الآن لا يتحدث الجيش عن أخطاء ارتكبت ليجري التحقيق على أساسها أو عن توجيه اتهامات، إنما يتكلم عن حادثة كبيرة حصلت في 2 آب عام 2014، هوجمت خلالها مراكز عسكرية وخطف عسكريون وحصلت تطورات خطيرة، يجب التحقيق فيها ومعرفة حيثياتها.

وأي تطور يكشفه التحقيق لاحقاً سيظهر الملابسات كافة، وسيبين ما إذا كانت هناك أخطاء أو ثغرات، ومعرفة لماذا لم يجر التحقيق حينها في هذه المسائل، كما حصل في التحقيق الذي أجري إثر معركة نهر البارد. أما الآن، فالتحقيق سيركز على جلاء الحقيقة المتعلقة بكل ما دار حول معركة عرساك قبل اندلاعها وبعده، من دون اتهامات مسبقة بأخطاء وارتكابات.

رابعاً، يحق للجيش خلال التحقيق استدعاء الضباط والعسكريين لمساءلتهم، ووضع الإطار العام واستيضاح تلك المرحلة، وصولاً إلى التحقيق معهم، علماً أن بعض الضباط والعسكريين أصبحوا

التحقيق مع المتورطين ستكون على خلفية المستجدات الأخيرة وما انكشف من أحداث يعتقد أن لهم صلة بها. وهذا التحقيق يحتاج أشهراً لإعادة رسم العملية كلها وما دار قبلها وخالها وبعدها، كما يحصل خلال أي عملية إرهابية تحصل في دول العالم. ثانياً في الشق العسكري، تنكب مديرية المخابرات حالياً على تركيب «الصورة العامة» للتحقيق العسكري الداخلي، ورسم إطاره واتجاهه وتحديد من ستستدعيهم المديرية للتحقيق. وفقاً لذلك، لم يبدأ التحقيق بعد أخذ مساره في شقه العمالي، والأهم بحسب ما أكدت مصادر عسكرية بارزة لـ«الأخبار»، أن كل ما يقال عن مسار التحقيق وما يجري فيه عار من الصحة، وبالتالي إن المديرية لن تدخل في



التحقيق سيركز على جلاء حقيقة كل ما دار حول معركة عرساك قبل اندلاعها وبعده من دون اتهامات مسبقة



مدنيين، وتالياً إن التعامل معهم - حتى أولئك الذين لا يزالون في الاحتياط - سيكون على أساس أنهم عسكريون سابقون. خامساً، لا جواب حالياً لدى الجيش حول استدعاء قائد الجيش السابق العماد جان قهوجي إلى التحقيق. هذا الأمر لم يُطرح بعد، كذلك لم تُطرح أسماء الضباط الذين يمكن أن يُستمع إليهم أو استيضاحهم، علماً أن الضباط الذين يتركون الخدمة العسكرية يوقعون أوراقاً يتعهدون فيها بعدم التصريح عن أي معلومات عسكرية حصلت خلال أدايتهم لوظائفهم. لكن يختلف الأمر حين يستدعون إلى التحقيق. سادساً، لا شك في أن عملية تحقيق

تقرير

طرح بري يغيب عن الجلسة التشريعية

ميسم زرق

ماذا وراء الطرح الذي فجره الرئيس نبيه بري، بطرحه إجراء انتخابات

نيابية مبكرة؟ سؤال دهم مجلس النواب أمس، وانعكس «توتراً» بقي مكتوماً. كان متوقعاً أن تتحول الجلسة التشريعية التي دعا إليها

الداخلية توضح ملابسات «البيومترية»

تجدد الإشارة إلى أنه في بداية الجلسة كان النائب أنطوان زهرا قد تحدث عن تكلفة البطاقة المغنطة الباهظة، كاشفاً عن أن البطاقة الحزبية البيومترية القوتية لا تتعدى تكلفتها 3 دولارات. فيما ردت مصادر وزارة «الداخلية» على كلامه الذي بدا وكأنه هجوم مبطن على «صفقة» البطاقات، بالقول إن «هناك معايير عدة تتحكم بسعر البطاقة». وهذه المعايير هي «الحياة الافتراضية للبطاقة، قدرة التزوير، القدرة على الاختراق ودرجة الأمان، جودة البطاقة». وقالت المصادر إنه «عادة ما تكون هذه المعايير في بطاقات المصارف مثلاً أدنى من معايير مستندات التعريف الشخصي كالهوية أو جواز السفر، وكل معيار إضافي يُمكن أن يزيد من كلفة البطاقة». وقالت إن «الشريحة الإلكترونية التي توضع في البطاقات يمكن شراؤها بدولار أو أكثر أو ربما أقل، لكن السعر النهائي يتحكم به عدد البطاقات». وتشرح المصادر أنه «في فرنسا مثلاً، يصل سعر البطاقة الواحدة إلى 15 يورو، بسبب العدد الكبير للبطاقات، ونوعيتها حيث تصدر بتقنيات فرنسية»، بينما «في دبي تكلف البطاقة الواحدة نحو 30 دولاراً، قياساً بنوعيتها أولاً، وثانياً أنه يجري تزييم شركات أوروبية لتنفيذها، كذلك في السويد حيث يصل سعر البطاقة إلى 25 يورو».



المجلس يوم إعداد القانون الذي أدرج فيه بنوداً غير قابلة للتحقيق، أو تحتاج إلى جهود مالية وتقنية، ومن ضمنها هذه البطاقة. فسأل النائب أنور الخليل عنها وأمل أن «يكون هناك رد من رئيس الحكومة، إذ لم تتخذ أي خطوة بعد 3 أشهر على إقرار القانون». فيما رأى حرب أن «البطاقة المغنطة لا يمكن تطبيقها أو إنجازها»، سائلاً وزارة الداخلية «عمّا إذا كانت تتعهد بذلك وتتحمل المسؤولية». من جهة أخرى، طغت الشكاوى الإنمائية على كلام النواب، فأسهب معظمهم في الحديث عن أزمته التقني والكهربائي والطرقات، ما دفع بري إلى تأجيل القسم الثاني من المدخلات التي جلسة اليوم.

وكان لافتاً أن غالبية أعضاء كتلة «الوفاء للمقاومة» كانوا من بين الذين سجلوا أسماءهم للكلام، وركزوا على الملفات الإنمائية، فطالب النائب نواف الموسوي بتنفيذ سكة حديد تربط بيروت بالناقورة، ودعا النائب علي فياض إلى حل أزمة الكهرباء في الجنوب، في ظل التقنين القاسي في ساعات التغذية، فيما دعا النائب بلال فرحات إلى حل أزمته الكهربائي والمياه، ولا سيما أن محطة كهرباء الضاحية أصبحت

جاهزة منذ أشهر. وتناول النواب الآخرون موضوع تطوير الانتخابات الفرعية (بطرس حرب)، والتعويض على مزارعي التفاح (إيلي كيروز)،

(علي فواز)



الاشتراكي رفض موازنة طرح رئيس المجلس ودعا إلى تفاهم الرناستين الثانية والثالثة»

